مخاطر السلام الاقتصادي على القضية الفلسطينية

The dangers of economic peace on the Palestinian cause

إعداد:

د. رائـــد محمد حلـــس

دكتوراه في فلسفة الاقتصاد، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا - الخرطوم

باحث اقتصادي، في مركز التخطيط الفلسطيني – غزة

Dr. Raid Mohammed Helles

PhD in Philosophy of Economics, Sudan University of Science and Technology – Khartoum

Economic researcher, Palestinian Planning Center - Gaza

raidhelles@outlook.com

الملخص:

هدفت الدراسة إلى توضيح الجذور التاريخية لمفهوم السلام الاقتصادي ومعرفة الأسباب والدوافع وراء طرح مشاريع السلام الاقتصادي لتسوية الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وتحليل أهداف وتفاصيل هذه المشاريع وبيان مخاطرها على القضية الفلسطينية.

ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي بالإضافة إلى المنهج التاريخي لتوظيف وضبط تسلسل المبادرات ومشاريع التسوية المغلفة بغلاف اقتصادي حسب التطور الزمني.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أنّ طرح المشاريع والمبادرات الاقتصادية في إطار مشروع السلام الاقتصادي بمعزل عن الحل السياسي والشامل لتسوية الصراع له مخاطر كبيرة على القضية الفلسطينية نتيجة تجاهل هذه المشاريع لحقوق الشعب الفلسطيني وتطلعاته الوطنية، في بناء دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على حدود الرابع من حزيران 1967 وعاصمتها القدس وضمان حل عادل ومنصف لعودة اللاجئين الفلسطينيين.

إضافة إلى أن مشاريع السلام الاقتصادي لم تقدّم في ثناياها رؤية جدية لحل الصراع، بل كانت عبارة عن محاولات أمريكية إسرائيلية لتخدير الفلسطينيين وإلهائهم عن الأبعاد السياسية، التي تفوق بكثير الآثار الاقتصادية، لذلك فهي أقرب إلى إدامة الصراع وليس حلّه، ممّا يعني أنّ إقامة الدولة الفلسطينية وتحقيق سلاماً عادلاً وشاملاً سيبقى بعيداً جدّاً.

الكلمات المفتاحية: السلام الاقتصادي – تسوية الصراع – الصراع الفلسطيني الإسرائيلي - صفقة القرن – القضية الفلسطينية.

Abstract:

The study aimed to clarify the historical roots of the concept of economic peace and to know the reasons and motives behind the presentation of economic peace projects to settle the Palestinian-Israeli conflict, and to analyze the

objectives and details of these projects and clarify their risks to the Palestinian cause.

To achieve the objectives of the study, it relied on the descriptive analytical method, in addition to the historical method for employing documents and controlling the sequence of initiatives and settlement projects coated with economic cover according to the time development.

The study concluded a set of results, the most important of which is that the launching of economic projects and initiatives within the framework of the economic peace project away from political and comprehensive solution to the conflict has great risks to the Palestinian cause as these projects ignore the rights of the Palestinian people and their national aspirations towards, in building an independent Palestinian state on the 1967 borders with Jerusalem as its capital.

Further, economic peace projects did not offer a serious vision for resolving the conflict. A just and comprehensive peace will remain very far away.

Keywords: economic peace - conflict settlement - the Palestinian-Israeli conflict - the deal of the century - the Palestinian cause.

الإطار المنهجي للدراسة:

المقدمة:

منذ إطلاق عملية التسوية للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي في مؤتمر مدريد للسلام في مطلع التسعينات وتحديداً في العام 1991، وكل رئيس أمريكي جديد يطرح مشروع جديد لتسوية الصراع متجاهلاً مشاريع الإدارات السابقة، أو يُدخل تعديلات بما يتوافق مع المتغيرات الدولية والإقليمية ومع أولويات الإدارة الأمريكية في الشرق الأوسط.

وعلى الرغم من طرح العديد من المبادرات والمشاريع لتسوية الصراع خلال العقود الثلاثة الماضية، فإنه لم يتم تسوية الصراع حتى الآن نتيجة لأن الإدارة الأمريكية لم تكن جادة في تسوية الصراع الفلسطيني

– الإسرائيلي بقدر سعيها إلى إدارة الصراع وبما يخدم المصالح الإسرائيلية، بدءاً من اتفاق مدريد 1991، وتبادل الاعتراف بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية وتوقيعهما اتفاق الحكم الذاتي الانتقالي في سبتمبر 1993، والاتفاقات اللاحقة برعاية أمريكية وتأييد دولي، وتواتر المبادرات والمشاريع التي طرحت لتسوية الصراع والتي كان آخرها (صفقة القرن) الذي طرحه ترامب بعد توليه رئاسة الولايات الأمريكية.

جدير بالذكر أن بعض المبادرات والمشاريع التي تُطرح لتسوية الصراع تعتمد على رؤية إسرائيل لتسوية الصراع ووفقاً لنظريتها الأمنية، من خلال إحكام سيطرتها على الاقتصاد الفلسطيني وفرض مزيد من الشروط والقيود والممارسات لمنع قيام دولة فلسطينية، وحجب الشعب الفلسطيني عن ممارسة حقة في تقرير المصير والعودة، وتأجيل بت القضايا الأساسية المتعلقة بالسيادة على الأرض، ومصير القدس والمستوطنات والحدود وقضية اللاجئين، مراهنة في ذلك على إحراز المزيد من الخلل في ميزان القوى، للضغط على الفلسطينيين للقبول بالسلام الاقتصادي القائم على استبدال مبدأ الأرض مقابل السلام بالأمن مقابل بعض التحسينات والتسهيلات الاقتصادية (السلام الاقتصادي)، مما يشكل ذلك خطراً جسيماً يستهدف بشكل واضح تصفية القضية الفلسطينية.

1. مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

ما هي مخاطر السلام الاقتصادي على القضية الفلسطينية؟

وينبثق عن السؤال الرئيس أسئلة فرعية، وهي:

- ما هي الأسباب والدوافع التي أدت إلى طرح مشاريع ومبادرات اقتصادية لتسوية الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي؟
- ما هي تداعيات السلام الاقتصادي على القضية الفلسطينية؟
- ما هي الخيارات الفلسطينية المتاحة لتفادي مخاطر السلام الاقتصادي؟

2. منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى المنهج التاريخي لتوظيف وضبط تسلسل المبادرات ومشاريع التسوية المغلفة بغلاف اقتصادي حسب التطور الزمني.

3. أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة في أنها تلقي الضوء على قضية في غاية الأهمية والحساسية المتمثل بالمخاطر المحدقة بالقضية الفلسطينية ومستقبلها، نتيجة المحاولات الإسرائيلية والأمريكية المتكررة لطرح مشاريع لتسوية الصراع عبر بوابة الاقتصاد.

وتتجلى أهمية الدراسة في تقديم مجموعة من الخيارات الفلسطينية والبدائل المتاحة لمواجهة هذه المخاطر.

4. أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- بيان مخاطر السلام الاقتصادي على القضية الفلسطينية.
- توضيح أثر السلام الاقتصادي على القضية الفلسطينية.
- توضيح الجذور التاريخية لمفهوم السلام الاقتصادي.
- التعرف على أسباب ودوافع السلام الاقتصادي
- تسليط الضوء على مشاريع تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي المغلفة بغلاف اقتصادي.
- تقديم مجموعة من الخيارات الفلسطينية المتاحة لتفادي المخاطر المحدقة بالقضية الفلسطينية ومستقبلها.

5. مجال وحدود الدراسة:

مجال الدراسة: الاقتصاد السياسي وتحديداً دراسة وتحليل تداعيات السلام الاقتصادي الفلسطيني

الحدود الزمنية: تبدأ الدراسة من بداية تعثر عملية السلام في عام 2000 وحتى عام 2019

الحدود المكانية: دولة فلسطين.

6. أقسام الدراسة:

من أجل الإجابة على تساؤلات الدراسة وتحقيق أهدافها تم تقسيم الدراسة على النحو التالي:

- المبحث الأول: السلام الاقتصادي (المفهوم – الجذور – الدوافع).
- المبحث الثاني: مشاريع السلام الاقتصادي.
- المبحث الثالث: مخاطر مشاريع السلام الاقتصادي على القضية الفلسطينية.
- المبحث الرابع: النتائج والتوصيات.

7. الدراسات السابقة:

- **دراسة الفاضي (2019) بعنوان: تداعيات مفهوم السلام الاقتصادي على مستقبل القضية الفلسطينية.**

هدفت الدراسة إلى محاولة فهم أبعاد طرح حلول اقتصادية على مستقبل القضية الفلسطينية في ظل غياب أي أفق سياسي، وتحديد مدى تأثير السلام الاقتصادي والحلول الاقتصادية على مستقبل القضية الفلسطينية.

وتوصلت الدراسة إلى أن مشاريع السلام الاقتصادي والحلول الاقتصادية لها تأثير سلبي على فرص حل عادل للقضية الفلسطينية.

وقدمت الدراسة خيارات وبدائل للخروج من مأزق السلام الاقتصادي ومستقبل القضية الفلسطينية في ظل جمود عملية السلام.

- **دراسة هديب (2019) بعنوان: السلام الاقتصادي: واقع وآفاق.**

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع السلام الاقتصادي من خلال عرض وتحليل المشاريع الاقتصادية التي طرحت لتسوية وإنهاء الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي بعد إعلان دولة "إسرائيل" والمتمثلة في مشروع "شيمعون بيرس: الشرق الأوسط الجديد" ومشروع "يسرائيل كاتس نتنياهو: السلام الاقتصادي" والمشروع الاقتصادي "صفقة القرن"، ودراسة انعكاسات السلام الاقتصادي على المشروع الوطني الفلسطيني.

وتوصلت الدراسة إلى أن غالبية الدول العربية تعيش حالة من الصراع مع النفس والبحث عن الهوية والوجود بعد ما وصلت إليه من ضعف وتبعية بفعل رياح التغيير في ظل ما يسمى الربيع العربي، وبالتالي

أصبحت بعض من الدول العربية في حالة من الرغبة الطوعية للتطبيع مع "إسرائيل" للهروب من الواقع الذي كانت "إسرائيل" قد فرضته على هذه الدول.

- **دراسة جرار وأسعد (2019) بعنوان: الاستراتيجية الفلسطينية في مواجهة صفقة القرن وما بعدها.**

هدفت الدراسة إلى استكشاف مفهوم صفقة القرن وتتبع مؤشراتها، والوقوف على فريق الصفقة وأيدولوجيتهم، والبحث في البيئة المحلية والإقليمية والدولية التي ساعدت في طرح الصفقة، والتعرف على دور المؤسسة الرسمية الفلسطينية والأحزاب والمنظمات الشعبية والمؤسسات الإعلامية والشعب في مواجهة صفقة القرن، للوصول إلى الاستراتيجية الفلسطينية المناسبة لمواجهة صفقة القرن وإفشالها.

وتوصلت الدراسة إلى أن صفقة القرن هي مشروع صهيوني أمريكي لتصفية القضية لتصفية القضية الفلسطينية، وتأتي في سياق المحاولات المتكررة لتصفية القضية الفلسطينية منذ قرن من الزمن، وتتويج لمسار العدوان الأمريكي الصهيوني على القضية الفلسطينية، وتكمن خطورة الصفقة في إمعانها المطلق في تفتيت مركبات الهوية الفلسطينية وسردياتها الأساسية المتمثلة في (الناس، والأرض، والحكاية).

- **دراسة البطش (2018) بعنوان: مشاريع التسوية الأمريكية في الشرق الأوسط 1989-2017م: الدوافع والأهداف.**

هدفت الدراسة إلى استعراض مشاريع التسوية الأمريكية في الشرق الأوسط خلال الفترة (1989-2017) وتحليلها لمعرفة دوافعها وأسرار توقيتها وهدفها وتحليل مواقف الأطراف الرئيسية بالصراع منها، وسبب هذه المواقف، إضافة إلى الوقوف عند منهج المقارنة في كل ما سبق بين المشاريع المختلفة التي طرحت من قبل الإدارة الأمريكية.

وتوصلت الدراسة إلى أن سلوك الإدارات الأميركية المتعاقبة في الشرق الأوسط، وبالذات في أطروحاتها تجاه عملية السلام، تختلف بعضها عن بعض في كثير من التوجهات وتتفق مع بعضها، فالحفاظ على أمن إسرائيل والتفوق الاستراتيجي كانا من الثوابت لدى جميع هذه الإدارات، وكذلك مدى التعامل مع الفلسطينيين كان ذا مؤشر بمنحى متقطع يحدده العديد من العوامل والمحددات، وعلى رأسها إن كان الحزب الجمهوري أم الديمقراطي الذي يحكم في الولايات المتحدة وعلاقة الإدارة مع مجموعات الضغط المساندة لإسرائيل بمجلسي النواب والشيوخ، وكذلك مع مجموعة الآيباك، إضافة إلى طبيعة أو تشكيلة الحكومة في إسرائيل.

- **دراسة حلس (2017) بعنوان: السلام الاقتصادي وصفقة القرن وفق نظرية الأمن الإسرائيلي.**

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على مشاريع السلام الاقتصادي (خطة كيري الاقتصادية وصفقة القرن) وفق نظرية الأمن الإسرائيلي والذي تروج له كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل كبديل للحل النهائي العادل للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وكمدخل لنسج علاقات اقتصادية مع العالم العربي من بوابة السلام الاقتصادي الذي يجلب الازدهار والرفاهية.

وتوصلت الدراسة إلى أن السلام الاقتصادي (خطة كيري الاقتصادية وصفقة القرن)، هي محاولة أمريكية إسرائيلية لتمرير الأطماع الإسرائيلية إلى إقامة علاقات اقتصادية وتحالفات استراتيجية مع الدول العربية (التطبيع) دون التوصل إلى حل عادل لإنهاء الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي بشكل نهائي.

التعقيب على الدراسات السابقة:

تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في مع طبيعة الموضاعات التي تناولتها ووتحديدًا ذات العلاقة بمشاريع تسوية وإنهاء الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي المغلفة بغلاف اقتصادي (السلام الاقتصادي) .

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها تتناول في تفاصيلها مفهوم وجذور ودوافع السلام الاقتصادي والتركيز على مخاطر السلام الاقتصادي على القضية الفلسطينية.

وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها تقدم جملة من الخيارات الفلسطينية لتفادي مخاطر السلام الاقتصادي على القضية الفلسطينية.

المبحث الأول: السلام الاقتصادي (المفهوم – الجذور – الدوافع)

أولاً: مفهوم السلام الاقتصادي

يرتكز مفهوم السلام الاقتصادي بشكل رئيسي على بناء علاقات من التبادل التجاري والاقتصادي بين الدول العربية و"إسرائيل"، بجانب بناء علاقات تجارية واقتصادية بين "إسرائيل" والضفة الغربية وقطاع غزة، تكون ممراً لتسوية سياسية مستقبلية بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، على أساس مبدأ الأمن مقابل الرخاء الاقتصادي، من منطلق حاجة الجانب الإسرائيلي للأمن والهدوء وحاجة الجانب الفلسطيني للرخاء الاقتصادي (الفاضي، 2019، ص179).

في هذا الإطار يمكن **تعريف السلام الاقتصادي** بأنه استبدال مبدأ الحل السياسي لتسوية وإنهاء الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي القائم على أساس الأرض مقابل السلام والذي بموجبه تم التوقيع على اتفاق السلام بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل بمبدأ الحل الاقتصادي القائم على أساس الأمن مقابل الرخاء الاقتصادي "السلام الاقتصادي"

ثانياً: الجذور التاريخية لفكرة السلام الاقتصادي

تعود جذور فكرة السلام الاقتصادي إلى جناح من قيادة حزب العمل الإسرائيلي الذي وضع رؤية وتصور لعملية التسوية وإنهاء الصراع العربي - الإسرائيلي تحت شعار عملية السلام والتعاون الاقتصادي في إطار مشروع بناء إقليمي جديد، وقد عبّر عن هذا المشروع وتولى التنظير والترويج له وزير الخارجية الإسرائيلي شمعون بيرس، ونائبه يوسي بيلين، حيث توقع شمعون بيرس ولادة شرق أوسط جديد تسوده الرفاهية الازدهار وذلك في كتابه الذي صدر بالتزامن مع مؤتمر مدريد في خريف 1993، بعنوان "الشرق الأوسط الجديد" (Peres, 1993) ، ووضع يوسي بيلين كراساً بعنوان رؤية للشرق الأوسط" في أواخر السنة نفسها، تبنى فيه مشروع بيرس رسمياً، وطرحه كموجّه للسياسة الإسرائيلية الخاصة بالعلاقات الإقليمية في المحادثات المتعددة الأطراف المتفرعة من مؤتمر مدريد (Bellin, 1993) .

وقد طرح رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أفكاراً للسلام الاقتصادي بمنظور مختلف عما طرحه بيرس، يتمثل بالاعتراف بيهودية الدولة مقابل تسهيلات اقتصادية للجانب الفلسطيني دون إقامة دولة فلسطينية وبقاء الوضع القائم على ما هو عليه، بالتوازي مع الرغبة الإسرائيلية للتوصل إلى سلام اقتصادي وانفتاح اقتصادي مع بعض الدول العربية وتحقيق الرفاهية والازدهار والأمن لشعوب المنطقة، وعلى الرغم من أنّ بيرس ونتنياهو عبّرا عن السلام الاقتصادي بمنظورين مختلفين، إلّا أنّ كلا المنظورين يستهدف في ظاهره الأشمل السيطرة الإسرائيلية على الوطن العربي والتحكم بمفاتيحه الأساسية (سعد الدين، الجزيرة، 2013م).

إنّ عملية الترويج للسلام بالمنطق الاقتصادي "النفعي" الذي يجلب الرخاء والتنمية لم تقتصر على الطرف الإسرائيلي فقط، بل روجت له الولايات المتحدة الأمريكية خلال الاحتفال الرسمي في المؤتمر الذي دعت الولايات المتحدة إليه بعد توقيع اتفاق "إعلان المبادئ" بين إسرائيل ومنظمة التحرير بفترة قصيرة، تحت شعار تأمين مساعدات مالية لتنمية مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني، كما أعيد الترويج له في المؤتمر الاقتصادي العالمي للتنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الذي عقد في الدار البيضاء في أواخر تشرين الأول/أكتوبر 1994، وحضرته أغلبية دول المنطقة ومئات رجال الأعمال من دول المنطقة وخارجها،

ونشطت الولايات المتحدة وإسرائيل، بالإضافة إلى الدولة المضيفة في تنظيمه، ونجد فكرة السلام بهذا المنطق الاقتصادي أيضاً شغلت حيزاً مهماً من أعمال بعض لجان عمل المفاوضات المتعددة الأطراف، بما في ذلك بعض الأطراف العربية، على مستويات رسمية وغير رسمية، في تسويق مقولة أنّ "السلام" الإسرائيلي –العربي سيجلب الرخاء والازدهار (هلال، 1995، ص6).

المشكلة هنا ليست ما إذا كان لـ "السلام" منافع اقتصادية أم لا، فهذه قضية تخضع للتمحيص العلمي والتدقيق العياني لكل نشاط اقتصادي يصبح ممكناً بفعل "السلام." إنّما تكمن المشكلة في نقطتين أساسيتين: أولاً عن أي مفهومٍ لـ "السلام" يجري الحديث (هل هو "سلام" عادل ومتكافئ، أم تسوية مفروضة تقيدها علاقات قوة وهيمنة)، ثانياً هناك مساعٍ حثيثةٍ من قبل مروّجي "السلام" الاقتصادي لتسويق "وهم" يتمثل في تصوير "السلام" فانوساً سحرياً سيعمّ بمجرد حلوله الرخاء والازدهار في المنطقة، وتتلاشى معه معظم المشكلات والأزمات المتفاقمة التي يعيشها العالم العربي، خاصة وقد خبرت المنطقة نموذجاً لهذا الوضع بعد توقيع الاتفاقيات المتعددة بين الجانب الإسرائيلي والعربي (مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية)، والتي تعهدت بموجبها إسرائيل بإقامة العديد من المشـاريع الإقليمية متعددة الأطراف لدعـم التعاون الإقليمي وتحقيق السـلام والاسـتقرار في المنطقة وتسوية الصراع (هلال، 1995، ص6).

حيث كان من المتوقع أن تنتهج إسرائيل عقب ذلك طريق السلام وتسوية الصراع بالطرق السلمية وتعمل على ترسيخ التعاون الاقتصادي المشترك بين إسرائيل والدول العربية الموقعة على الاتفاقيات، إلا أن حقيقة الأمر لم يحدث ما كان مأمولاً ومنتظراً ، فقد شنّت إسرائيل حروباً عديدة على لبنان وفلسطين (الضفة الغربية والقطاع) بالإضافة إلى سوريا وغيرها، وهذا يعني أن إسرائيل لم تتخذ بعد قراراً استراتيجياً بشأن إنهاء الحروب في المنطقة وتبني استراتيجية السلام وحل الصراع بالطرق السلمية، وهذا هو جوهر استمرار الصراع بدون حل إقليمي حتى اليوم.

لقد كانـت هناك موافقـات على إقامـة مشـاريع إقليمية كبيرة ومشتركة مثل: صندوق الشرق الأوسط للتنمية، الاستغلال المشترك لثروات البحر الميت، ومجابهة التصحر، وقناة البحرين، وتحلية المياه، وربط المنطقة بشبكات التيار الكهربائي المشترك، والتعاون في مجال السياحة والنقل والاتصالات وتدفق رؤوس الأموال، إلّا أنّ أيّاً من هذه المشـاريع لم يجد طريقه للتنفيذ بسبب عدم تبني وانتهاج إسرائيل لاستراتيجية السلام (قرش، 2014، ص96).

ثالثاً: دوافع السلام الاقتصادي

لقد أصبح مشروع السلام الاقتصادي هو المكون الأساسي والوحيد في صيغ التسوية الأميركية الإسرائيلية مع الدول العربية وفلسطين، منذ انطلاق انتفاضة الأقصى عام 2000 وتعثر عملية السلام، نتيجة انخفاض تكلفة الحل الاقتصادي بالنسبة لـ "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية على حد السواء مقارنة بتكلفة الحل السياسي، بالإضافة إلى تنامي الحاجة الفلسطينية لاقتصاد قوي وفق رؤية "إسرائيل" والولايات المتحدة بعد النتائج والتبعات التي شهدتها فلسطين والمنطقة العربية منذ انخراط الجانب الفلسطيني في عملية التسوية والتوقيع على اعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية و"إسرائيل" في العام 1993 ، مما شكل دافعاً لتبني الإدارة الأمريكية لهذا المشروع والترويج له، ويمكن تفصيل تلك الدوافع على النحو الآتي:

1. انخفاض تكلفة الحل الاقتصادي

يعتبر خيار السلام الاقتصادي بالنسبة لـ "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية خياراً استراتيجياً نتيجة انخفاض تكلفة الحل الاقتصادي مقارنة مع الحل السياسي، لا سيما وأن تمويل معظم المبادرات والمشاريع الاقتصادية التي طرحت لتسوية الصراع سواء (خطة كيري الاقتصادية 2013، والخطة الاقتصادية الأمريكية: السلام من أجل الازدهار 2019 "الشق الاقتصادي من صفقة القرن) تعتمد بشكل رئيسي على المنح والمساعدات الخارجية (من دول الخليج العربي والاتحاد الأوروبي) ورأس المال الخاص، وهذا ما تسعى إسرائيل تحقيقه إدارة الصراع بدلاً من حل الصراع وبدون تكلفة سياسية تتعلق بالقضايا الرئيسية (مصير القدس وعودة اللاجئين والاستيطان والحدود والمياه) وفي ذات الوقت ضمان انفتاح مع الدول العربية وإقامة علاقات اقتصادية ودبلوماسية مع الدول العربية (البابا، 2019).

2. الحاجة الفلسطينية لتقوية الاقتصاد وعدم الانهيار

بعد نحو ستة وعشرين عاماً من توقيع اتفاق أوسلو وملاحقه، فإنّ النتائج التي تحققت عملياً كانت كلها سلبية وضارة بالاقتصاد الفلسطيني ولم تفضِ إلى تسوية الصراع، نتيجة فشل كل الخطط والمبادرات والمشاريع التي كانت مقترحة لتسوية الصراع وانعدمت الثقة وازدادت حدة التوترات والعداء بين الجانبين وبدأت تتلاشى فرصة إقامة الدولتين وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، بل وتكرست على الأرض تبعات ونتائج ساهمت بشكل أو بآخر بإضعاف الاقتصاد الفلسطيني، الأمر الذي أدى بدوره إلى ازدياد الحاجة الفلسطينية إلى تقوية الاقتصاد لتم استخدامه كوسيلة ضغط على الجانب الفلسطيني للقبول بمشروع السلام الاقتصادي، وفيما يلي أبرز النتائج والتبعات التي تكرست على الأرض (قرش، 2014، ص97):

1. عرقلة النمو الاقتصادي الفلسطيني.
2. استمرار زيادة العجز في الميزان التجاري الفلسطيني مع "إسرائيل" والعالم الخارجي.
3. تعميق التبعية والاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي.
4. زيادة تكلفة المعيشة على المواطنين الفلسطينيين بشكل غير محتمل بسبب استخدام العملة الإسرائيلية شديدة التقلب إزاء العملات الأخرى المستخدمة في فلسطين.
5. ضعف القدرة على التعامل مع الأسواق الخارجية بسبب التعقيدات الإدارية واللوجستية التي تضعها إسرائيل أمام التجارة الخارجية الفلسطينية، مما أثر سلباً على القدرة التنافسية للسلع الفلسطينية.
6. تحقيق خسائر مالية للخزينة الفلسطينية بسبب تهريب السلع والبضائع الذي يتم من المستوطنات، وعدم دفع الايرادات الضريبية على السلع التي يستوردها الإسرائيليون من الخارج دون الإشارة في بيان الاستيراد أن مقصدها النهائي سيكون لمناطق السلطة الوطنية، وقد قدر معهد ماس الخسائر المترتبة على ذلك بنحو 200مليون دولار سنويا في عام 1995.
7. تقليص عدد العمال الفلسطينيين الذين يعملون في "إسرائيل" بنحو النصف تقريبا، وهذا يتعارض مع اتفاق باريس الذي نص على الانتقال الحر للسلع والبضائع والأيدي العاملة في الاتجاهين، فوضع إسرائيل للحواجز والعوائق والجدران جعل التعاون يسير باتجاه واحد ولصالح إسرائيل فحسب.
8. توسيع الاستيطان ومصادرة الأراضي ومنع الفلسطينيين من الاستثمار في المناطق ج.
9. تدهور التجارة الداخلية بين الضفة الغربية والقطاع وتعطل حركة التجارة بين مدن الضفة الغربية.
10. الحجز المنتظم والمستمر الذي تقوم به "إسرائيل" بحق الأموال الفلسطينية المتأتية من الإيرادات الجمركية على السلع والبضائع المستوردة من قبل التجار والشركات العاملة في مناطق السلطة، أدى إلى حدوث أزمات مالية وأثر بشكل مباشر على وضع الخطط لتمويل المشاريع.

وبذلك تعتقد الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل" أن النتائج والتبعات التي تحققت على الأرض تشكل فرصة لقبول الجانب الفلسطيني بالسلام الاقتصادي لتسوية الصراع كبديل عن مشروع السلام الشامل، خاصة وأن كل ما تم طرحه من مبادرات ومشاريع لتسوية الصراع في السنوات الأخيرة كانت فقط مبادرات ومشاريع اقتصادية في إطار السلام الاقتصادي متجاهلة تماماً الحل السياسي لتسوية وإنهاء الصراع.

3. ضعف الحالة العربية

شكلت حالة الضعف لبعض الدول العربية دافعاً قوياً لتمرير تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي بما فيها القضية الفلسطينية عبر مشروع السلام الاقتصادي، حيث يعود ضعف الحالة العربية لعدد من الأسباب أهمها:

أ. **تدمير بعض الدول العربية**: تعرض عدد من الدول العربية للتدمير الفعلي ولأسباب شتى بدءاً من العراق إلى سورية وليبيا واليمن، فضلاً عن مشكلات كبيرة في دول عربية أخرى، الأمر الذي أدى إلى ضعف الحالة العربية، انعكست بطبيعة الحال سلبياً على كيفية تعامل الدول العربية مع الواقع العربي والقضية الفلسطينية (القدوة، 2019، ص21).

ب. **التحول الإقليمي**: ويتمثل في استغلال "إسرائيل" حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة العربية (نمو وبروز ظاهرة الإرهاب وارتباطها بالتيارات الإسلامية "الجماعات المتطرفة") بعد ثورات ما يسمى بالربيع العربي في تبنيها خطاباً مغايراً للتعامل مع القضية الفلسطينية النابع من تغيرات البيئة الإقليمية على أساس أن أي تسوية للصراع مع الفلسطينيين يجب أن يكون عبر بوابة الحل الإقليمي مع الدول العربية، أي جزء من تسوية عربية تساهم في حل المسألة الفلسطينية تقوم على أساس مبدأ التطبيع مع الدول العربية وكمدخل لتسوية القضية الفلسطينية (مصطفى، 2016، ص74).

ت. **القلق العربي من إيران**: ويتمثل في استغلال "إسرائيل" حالة القلق العميق التي تولدت لدى بعض الدول العربية وخصوصاً دول الخليج العربي من التمدد الإيراني في المنطقة وبسط نفوذها، في طرح نفسها للعرب كحليف استراتيجي في مواجهة إيران والذي يقتضي بموجب هذا الخيار إيجاد صيغة أو حل للصراع عبر مشروع السلام الاقتصادي يكون بديلاً عن حل الدولتين القائم على قرارات الشرعية الدولية، ويرتكز على مشاركة العرب سياسياً وجغرافياً في تحمل تكاليف القضية الفلسطينية (أبو كريم، 2019، ص139).

وهذا الاطار يرى الباحث أن "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية حاولا الاستفادة من تعظيم هذه الدوافع لتمرير المخطط الصهيوني الأمريكي لتصفية القضية الفلسطينية عبر القفز عن الحل السياسي والشامل لتسوية الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي من خلال طرح مشروع سلام اقتصادي يرتكز تقديم تسهيلات وتحسينات اقتصادية يضمن عدم وجود دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران عام 1967، ويضمن إقامة علاقات اقتصادية وسياسية بين "إسرائيل" والدول العربية.

المبحث الثاني: مشاريع السلام الاقتصادي

بعد أن تعثرت عملية السلام وفشلها في التوصل إلى حل سياسي للقضية الفلسطينية وفشل مفاوضات الحل النهائي في كام ديفيد عام 2000 في عهد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، تدحرجت المحاولات الأمريكية بين المد والجزر وتعددت منافذها، ولكن في اتجاه واحد، وهو الحل الاقتصادي، إذ أن معظم المبادرات الأمريكية التي طرحتها لتسوية الصراع منذ العام 2000 وحتى الوقت الراهن ما هي إلا خطط ومبادرات ومشاريع اقتصادية بحتة، نوردها فيما يلي:

أولاً: خطة كيري الاقتصادية

هي مبادرة أمريكية أعلنها جون كيري وزير الخارجية الأمريكي في فعاليات المنتدى الاقتصادي العالمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي عقد على شواطئ البحر الميت في الأردن في 25 مايو/ أيار 2013، وسلمها رسمياً للسلطة الفلسطينية في شهر سبتمبر 2013، وتندرج الخطة في إطار بناء الثقة من أجل تهيئة أجواء مواتية لبدء المفاوضات واستمرارها، وهي تأتي أيضاً بعد نجاح كيري في بدء المفاوضات مع عدم وقف الاستيطان تماهياً مع الشروط الإسرائيلية ورؤيتها الرافضة لإقامة دولة فلسطينية على حدود 1967، وعاصمتها القدس، والسيطرة على منطقة الأغوار، وفزاعة الاعتراف بالدولة اليهودية (العجلة، 2014، ص7).

1. أهداف خطة كيري الاقتصادية:

بينت خطة كيري الاقتصادية أن الهدف الأساسي لها هو تحفيز التغيرات والتحولات وتسارعها في الاقتصاد الفلسطيني، فهي تهدف إلى تحفيز معدلات النمو الاقتصادي وشمولها كل الأراضي الفلسطينية، من خلال ضخ أربع مليارات دولار خلال ثلاث سنوات، تعمل على تحقيق الأهداف التالية:

- تخفيض معدلات البطالة بشكل كبير.
- زيادة مستوى دخل الأسرة الفلسطينية بشكل ملموس.
- تحقيق زيادة كبيرة في التدفقات الاستثمارية الداخلية والخارجية.
- تخفيض اعتماد السلطة الفلسطينية في موازنتها على المساعدات الخارجية.

ومن بين أهداف الخطة إحداث تحول باتجاه تمكين القطاع الخاص من قيادة عملية النمو والتطور الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية، من خلال التركيز على تطوير الصناعات الرئيسية للقطاع الخاص،

واعتبرت الخطة أن تطوير قطاع غزة والمنطقة "ج" هو أهم أجزاء هذه الخطة وذلك من خلال تطوير البنية التحتية في مجال المياه والطاقة في المنطقتين، واستكمال مشاريع الصرف الصحي في وسط وشمال قطاع غزة، وإقامة مشاريع تحلية مياه البحر، وإنشاء محطة توليد كهرباء في الضفة الغربية، وكذلك التوسع في مجال البناء السكني، والتوسع في القطاع الزراعي وفي قطاع الصناعات الخفيفة، من خلال تخفيف الإجراءات الإسرائيلية، والاستثمار الخاص والمساعدات من الدول المانحة بما فيها المساعدة التقنية، وبما يشمل غزة والمنطقة "ج" في الضفة الغربية (العجلة، 2013، ص165).

2. مشاريع خطة كيري الاقتصادية:

حددت خطة كيري الاقتصادية ثمانية قطاعات اقتصادية في ضوء توجهات القطاع الخاص الفلسطيني وفي ضوء مساهمتها في توليد الناتج المحلي الإجمالي وخلق فرص العمل، وفي ضوء إمكانياتها لتحفيز النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية، وهي قطاع الزراعة، الإنشاءات، السياحة، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الصناعات الخفيفة، مواد البناء، الطاقة، المياه (وتشمل المياه والصرف الصحي).

3. قراءة اقتصادية لخطة كيري الاقتصادية:

قد يبدو أن خطة كيري الاقتصادية تتضمن إيجابيات يمكن أن يستفيد منها الاقتصاد الفلسطيني من خلال المشاريع التي سوف تنفذ في القطاعات الثمانية، إلا أن هذه الايجابيات يمكن تفريغها من محتواها كون هذه الخطة "المبادرة" ركزت على البعد الاقتصادي فقط، وأهملت البعد السياسي، هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية ربطت الخطة مسألة تنفيذها بالتعاون والتنسيق الوثيق بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، إذ يجب على الجانب الإسرائيلي اتخاذ عدد من الإجراءات الواسعة والضرورية لتنفيذ الخطة، منها تسهيل الاستثمارات الفلسطينية الكبيرة في قطاعات الزراعة والسياحة والصناعة والإسكان في الضفة الغربية، بما فيها المنطقة "ج" والقدس الشرقية التي تخضع للسيطرة الإسرائيلية، والتعجيل في تنفيذ إقامة البنية التحتية في قطاعي المياه والطاقة في الضفة الغربية وقطاع غزة، والسماح لقطاع الاتصالات الفلسطيني باستخدام الطيف الكهرومغناطيسي والتكنولوجيا الحديثة الجيل الثالث والرابع وإعادة العلاقات التجارية الاستيراد والتصدير بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

ومن ناحية ثالثة رأت الخطة ضرورة القيام بعدد من العوامل المساعدة والمهمة لتنفيذ هذه الخطة، مثل إصدار قانون الأراضي، وإصدار قانون الرهن والحجز العقاري، وتشكيل لجنة للتخطيط لمشاريع البنية التحتية، وتشكيل لجنة تنظيم الاتصالات، وتطوير وإصدار قانون الشراكة بين القطاع العام والخاص (اشتيه، 2017، ص205).

لم تلق هذه الخطة أي نجاح، بل باءت بفشل ذريع، لمناقضتها، للوقائع القائمة، ومعطيات ومنطق الأحداث الجارية، وخاصة المتعلق منها، بمجريات المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية، وما آلت إليه، وذلك لعدة أسباب، وهي:

- **السبب الأول:** تناقضت الممارسات الإسرائيلية والوقائع القائمة على الأراضي الفلسطينية مع خطة كيري الاقتصادية، فقد أحكمت إسرائيل سيطرتها على المناطق المسماة "ج" من مساحة الضفة الغربية، وعمدت إلى نهب مواردها الطبيعية مثل الغاز والنفط والمحاجر ومنتجات البحر الميت والثروة المائية وغيرها، ممّا قوّض فرص الاستثمار في هذه المناطق، والتي تعتبر المرتكز الأساسي التي تقوم عليه هذه الخطة. ولعل أغرب ما في هذه الخطة أنها ستسعى لدى إسرائيل لزيادة كمية المياه التي يتم بيعها للأراضي الفلسطينية وهي مياه فلسطينية تسيطر عليها بالقوة بدلاً من إعادتها للسيطرة الفلسطينية (اشتيه، 2017، ص206).

- **السبب الثاني**: أفضت سياسة الاستيطان والاستيلاب الإسرائيلية إلى قضم أكثر من 80% من مساحة الضفة الغربية، وأبقت أقل من 20% للفلسطينيين، تشكل 12% فقط من مساحة فلسطين التاريخية، وتتوزع المساحة الباقية على ثمانية "كانتونات" غير متصلة جغرافياً، ممّا يحرم الفلسطينيين من إقامة دولتهم المنشودة (سعد الدين، الجزيرة نت، 2013م).

- **السبب الثالث:** لم تسعَ الخطة إلى إنهاء تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، بل أبقت الهيمنة الإسرائيلية عليه بشكل واضح، كما لم توضح الآلية التي يمكن بواسطتها الوصول إلى الاستقلال المالي في ظل مواصلة سيطرة إسرائيل على المعابر والحدود والتجارة الخارجية، وحرية الحركة والتنقل، وشل الحياة في الضفة الغربية بجدار الفصل العنصري والطرق الالتفافية، وعزل مدينة القدس وحرمان السلطة الفلسطينية من عائداتها السياحية، وضرب حركتها التجارية (اشتيه، 2017، ص206).

- **السبب الرّابع:** اعتماد تنفيذ الخطة على الجانب الإسرائيلي، والذي يمثل ركناً أساسياً في ذلك، حيث افترضت الخطة موافقة إسرائيل على عناصر الخطة واستعدادها لتوفير التسهيلات المطلوبة لتنفيذها، وقد أوضح طوني بلير في مقالٍ له حول الموضوع " أن تطبيق خطة كيري الاقتصادية سيتطلب التزاماً جليلاً واضحاً لا غبار عليه من قبل حكومة إسرائيل، فلسفة ومضموناً، سيعتمد نجاحها بشكل محتوم على تطبيق إجراءات إسرائيلية تسهيلية على نطاق كبير جداً، لا تزيل فقط العوائق المادية أمام تطبيقها، بل تكسر الحواجز النفسية أمام المشككين بإمكانية نجاحها أو نجاح العملية السياسية ككل" (العجلة، 2014، ص12).

- **السبب الخامس:** أن إسرائيل ستكون المستفيد الأكبر في تنفيذ المشاريع التي تضمنتها الخطة، إذ أن معظم مدخلات الإنتاج والسلع والمواد الوسيطة التي ستدخل في تنفيذ هذه المشاريع سيتم استيرادها من إسرائيل، وسيكون الأثر الاستثماري لمثل هذه المشاريع ضعيفاً على الاقتصاد الفلسطيني مقارنةً مع أثره الكبير على الاقتصاد الإسرائيلي، وبالتالي لم تركز الخطة بشكل واضح على دعم القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني التي تدعم استقلاله وإنهاء تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي (اشتيه، 2017، ص207).

ويعتقد الباحث أنّ التركيز على البعد الاقتصادي في الخطة لم يكن كافياً لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، خاصة وأنّها لم تفترض حرية الحركة وإزالة كافة القيود والعراقيل التي تقف عائقاً أمام تطور الاقتصاد الفلسطيني، كذلك لم تسمح بالتبادل التجاري الحر مع العالم الخارجي، وإنهاء احتكار إسرائيل للتبادل التجاري الحالي مع الأراضي الفلسطينية، مما يوحي أن هذه الخطة تندرج ضمن نظرية الأمن الإسرائيلي في إدارة الصراع وليس الحل، بما يعطي لإسرائيل المزيد من الوقت لفرض وقائع جديدة على الأرض، من خلال مصادرة مزيد من الأراضي الفلسطينية وتوسيع البؤر الاستيطانية في القدس والضفة الغربية واستغلال ما فيها من موارد اقتصادية.

وبالتالي فإنّ خطة كيري للسلام لم تقدّم في ثناياها رؤية جدية لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، إنّما حاولت تخدير الفلسطينيين وإلهائهم عن الأبعاد السياسية لها، التي تفوق بكثير آثارها الاقتصادية، لذلك فهي أقرب إلى إدامة الصراع وليس حلّه، ممّا يعني أنّ إقامة الدولة الفلسطينية وتحقيق سلاماً عادلاً وشاملاً سيبقى بعيداً جدّاً.

ثانياً: صفقة القرن

بعد وصول دونالد ترامب إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية لم يكن الترقب يدور فقط حول شكل السياسة الدولية أو ما سيحدث داخل الولايات المتحدة، بل كثر الحديث عن شيء يُجهز في دهاليز السياسة الأمريكية حول تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي في الشرق الأوسط بعد نحو قرن من الزمن على وعد بلفور، وهو عبارة عن رؤية وتصور أمريكي لتسوية الصراع دأبت وسائل الاعلام عن وصفها بـ "صفقة القرن" ودخل هذا المصطلح دائرة التداول السياسي والإعلامي دون الإفصاح عن تفاصيلها ومضامينها وأطرافها، إلى أن بدأت تنكشف خيوطها من خلال الإجراءات التي اتخذتها الإدارة الأمريكية قبل الإعلان عن الشق الاقتصادي منها في ورشة المنامة الاقتصادية التي عقدت في البحرين يومي 25-26 حزيران يونيو 2019، عرضت خلالها الجوانب الاقتصادية للخطة الاقتصادية، بمشاركة 39 دولة منها الدولة المضيفة البحرين، والسعودية ومصر والأردن، في حين قاطعت السلطة الفلسطينية تلك الورشة.

وتعتبر هذه الورشة التي انعقدت تحت عنوان "السلام من أجل الازدهار" المرة الأولى التي يعرض فيها جزء من صفقة القرن التي طال انتظارها، بشكل علني، علماً أنه لم يتم تحديد موعد للكشف عن الشق السياسي منها، والذي من المستبعد أن ينصّ على قيام دولة فلسطينية مستقلة، حيث أعلن كوشنير تفاصيل الخطة الاقتصادية الأمريكية في ورشة البحرين تحت عنوان "السلام من أجل الازدهار" وهي رؤية لتمكين الشعب الفلسطيني وبناء المجتمع، وكذلك رؤية جديدة للشعب الفلسطيني والشرق الأوسط الكبير، والتي تهدف الى تمكين الشعب الفلسطيني من بناء مستقبل أفضل له ولأبنائه(العجلة، 2019، ص2).

1. أهداف الخطة الاقتصادية الأمريكية

حددت الخطة الاقتصادية الأمريكية أربع أهداف رئيسية، وعلى مدى عشر سنوات وهي (الخطة الاقتصادية الأمريكية، 2019، ص6):

- مضاعفة الناتج المحلي الاجمالي الفلسطيني
- توفير أكثر من مليون فرصة عمل في الضفة الغربية وغزة
- خفض معدل البطالة الى ما يقارب أرقام أحادية
- خفض معدل الفقر الفلسطيني بنسبة 50%

2. مكونات الخطة الاقتصادية الأمريكية

تكونت الخطة من ثلاث مبادرات تدعم الركائز المتميزة للمجتمع الفلسطيني: الاقتصاد، الشعب، الحكومة (الخطة الاقتصادية الأمريكية، 2019، ص4):

- **المبادرة الأولى:** ستطلق العنان للإمكانيات الاقتصادية للفلسطينيين من خلال تطوير حقوق الملكية والعقود، وسيادة القانون، وتدابير مكافحة الفساد، والأسواق المالية، والهيكل الضريبي المؤيد للنمو، ومشروع تعرفة منخفضة الذي يقلل الحواجز التجارية، وتتصور هذه المبادرة إصلاحات سياسية مقرونة باستثمارات استراتيجية للبنية التحتية التي من شأنها تحسين بيئة الأعمال وتحفيز نمو القطاع الخاص: المستشفيات والمدارس والمنازل والأعمال التجارية سيتاح لها الوصول إلى خدمات الكهرباء والمياه النظيفة والخدمات الرقمية بأسعار ممكنة، وستتدفق مليارات الدولارات من الاستثمارات الجديدة إلى قطاعات مختلفة من الاقتصاد، وسيكون للشركات التجارية إمكانية الوصول لرؤوس الأموال وسيتم ربط الضفة الغربية وغزة بالشركاء التجاريين الرئيسيين بما فيها مصر وإسرائيل والأردن ولبنان،

ويمكن للنمو الاقتصادي الناتج عن ذلك أن ينهي أزمة البطالة الحالية ويحول الضفة الغربية وغزة إلى مركز غني بفرص العمل.

- **المبادرة الثانية:** ستمكن الشعب الفلسطيني من تحقيق طموحاته من خلال فرص تعليمية محلية جديدة قائمة على معطيات تعليمية ومعتمدة على نتائج، وتوسيع برامج التعليم من خلال شبكة الانترنت، وزيادة التدريب المهني والتقني وفتح آفاق التبادلات الدولية، وكذلك فإن هذه المبادرة ستعزز وتوسع مجموعة متنوعة من البرامج التي تسهم بشكل مباشر في رفاهية الشعب الفلسطيني وتضمن تمكن الطلاب من تحقيق أهدافهم الأكاديمية والاستعداد للانضمام للقوى العاملة.

وبنفس القدر من الأهمية سيتسنى الحصول على الرعاية الصحية الجيدة بشكل واسع، حيث سيتم تجهيز المستشفيات والعيادات الفلسطينية بأحدث التقنيات ومعدات الرعاية الصحية، وبالإضافة إلى ذلك فإن الفرص الجديدة للأنشطة الثقافية والترويحية ستحسن من جودة معيشة الشعب الفلسطيني بداية بالحدائق والمؤسسات الثقافية ومروراً بالمرافق الرياضية والمكتبات، كل هذه المشاريع ستساهم في تحسين الحياة العامة في جميع أنحاء الضفة الغربية وغزة.

- **المبادرة الثالثة:** ستعمل على تعزيز الحوكمة الفلسطينية وتحسين قدرة القطاع العام على خدمة مواطنيه وتمكين نمو القطاع الخاص، وستدعم هذه المبادرة القطاع الفلسطيني العام في إجراء التحسينات والإصلاحات اللازمة لتحقيق النجاح الاقتصادي على المدى الطويل والالتزام بالتمسك بحقوق الملكية، وتحسين الإطار القانوني والتنظيمي للأعمال التجارية، واعتماد هيكل ضريبي موجه نحو النمو وقابل للتنفيذ، وتطوير أسواق رأسمالية ستؤدي إلى زيادة الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر، ومن شأن فرع قضائي عادل ومستقل أن يكفل حماية البيئة المواتية للنمو ويساهم في ازدهار المجتمع المدني، بالإضافة إلى النظم والسياسات الجديدة ستساعد على تعزيز شفافية الحكومة وقابلية خضوعها للمسائلة، وسيعمل الشركاء الدوليون على القضاء على اعتماد القطاع العام الفلسطيني على الجهات الواهبة ووضع الفلسطينيين على مسار تحقيق الاستدامة المالية على المدى الطويل، وسيجري تحديث المؤسسات وجعلها أكثر كفاءة لتيسير تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين بأكبر قدر ممكن من الفعالية.

في إطار ما سبق يرى الباحث: أن ما تضمنته هذه المبادرات ما هي إلا وعود وردية، ترتبط بشكل أساسي على تدفق المليارات سواء على شكل منح ومساعدات خارجية او على شكل قروض طويلة الأجل لتنفيذ هذه المبادرات، على صعيد المنح والمساعدات الخارجية تدل التجارب السابقة مع الجهات المانحة عدم الوفاء بالتزاماتهم المالية حيث هناك تباين واضح بين التعهدات المالية والصرف، وعلى صعيد القروض

طويلة الأجل تعاني الحكومة الفلسطيني من تزايد وارتفاع الدين العام وبالتالي أي قروض جديدة سوف تؤدي إلى زيادة الدين العام المرتفع أصلًا ، كما أشارت المبادرات إلى ما يسمى بـ"ركائز الدعم" (enablers)، وهي إجراءات تسهيلية يجب توفيرها لإنجاح تنفيذ هذه المبادرات وخاصة المشاريع العملاقة، مع العلم أن بعض هذه الركائز تخص إصلاحات فلسطينية داخلية، وبالتالي تغافلت عن الغالبية العظمى للركائز مرتبطة بالإجراءات التسهيلية التي تتحكم بها "إسرائيل"، بحكم العلاقة الاقتصادية التعاقدية مع الاحتلال الإسرائيلي في إطار اتفاقية أوسلو وبروتوكول باريس الاقتصادي، والذي بموجبه تم ربط الاقتصاد الفلسطيني بشكل قسري مع اقتصاد الاحتلال، بالإضافة إلى سيطرة الاحتلال الإسرائيلي الكاملة على 60% من أراضي الضفة الغربية المحتلة والتي تعرف بالمنطقة "ج" وسيطرة الاحتلال الإسرائيلي على شواطئ البحر في غزه والقدس الشرقية التي لازالت تحت الاحتلال الإسرائيلي.

3. المشاريع ومصادر التمويل

لتحقيق الأهداف وتنفيذ المبادرات الثلاثة رصدت الخطة عدداً من المشاريع بلغت نحو 213 مشروعاً، منها 32 مشروعاً لدول الجوار الثلاث (مصر والأردن ولبنان) والباقي (181) مشروعاً في الضفة الغربية وغزة.

وتستهدف الخطة جمع 50.670 مليار دولار، ستوزع على النحو الآتي (العجلة، 2019):

- الضفة الغربية وقطاع غزة 181 مشروع بقيمة 27.813 مليار دولار.
- مصر 12 مشروع بقيمة 9.167 مليار دولار.
- الأردن 15 مشروع بقيمة 7.365 مليار دولار.
- لبنان 5 مشاريع بقيمة 6.325 مليار دولار.

ويعتمد تمويل الخطة على ثلاث مصاد للتمويل وفقاً لما يلي:

- 13.380 مليار دولار منح ومساعدات.
- 25.685 مليار دولار قروضاً مدعومة.
- 11.6 مليار دولار من القطاع الخاص.

4. قراءة في تفاصيل الخطة الاقتصادية الأمريكية

لم تناقش الخطة حقوق الفلسطينيين بالاستقلال وزوال الاحتلال وعودة اللاجئين، بل عرضت "فرصاً وأنشطة ثقافية جديدة" من أجل إعادة تحسين نوعية الحياة للشعب الفلسطيني، كأن مشكلتهم بسبب ثقافتهم، وافترضت الخطة أيضاً خلال السنوات العشر القادمة استقرار الأوضاع الأمنية، وبالتالي لن تحدث انتفاضات ولا اضطرابات ولا حروب وهي السمة المميزة لهذه المنطقة، مما يعني أن كل المشاريع التي طرحت في الخطة لن يكتب لها النجاح عند اندلاع الحروب او حدوث انتفاضة، وعليه فهي ليست أكثر من بيع للوهم وفي أحسن الأحوال بيع السمك في البحر (حلس، 2019، ص10).

كما هدفت الخطة إلى مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي دون أن توضح أن مضاعفة الناتج المحلي سيكون بالأسعار الجارية أو الثابتة؟ وبالتالي فقد أغفلت عن عمد نسبة التضخم التي ستسود في الضفة الغربية والقطاع جراء زيادة كمية عرض النقود بالأرقام التي ستضخ لتنفيذ المشاريع الخاصة بالمبادرات الثلاثة، وكذلك تخفيض معدلات البطالة لتصل إلى معدلات أحادية وتخفيض معدلات الفقر بنسبة 50% وتوفير مليون فرصة عمل، مما يشير إلى أن هذه الأهداف غير واقعية وتفتقد للمهنية، خاصة وأن توفير مليون فرصة عمل (يعني إعالة خمسة ملايين أسرة بافتراض أن العامل يعيل أسرة مكونة من خمسة أفراد) وهذا الرقم قريب جداً من إجمالي عدد السكان الفلسطينيين في الضفة والقطاع والمقدر بنحو 5.8 مليون نسمة، فالبطالة والفقر في هذه الحالة ستتلاشى وليس فقط ستنخفض (حلس، 2019، ص11).

ويضاف إلى ذلك أن الجزء الأكبر من تمويل الخطة عبارة قروض بفوائد بنسبة (51%) من المبلغ الاجمالي يليه المنح والمساعدات بنسبة (26%) دون تحديد حصة كل دولة، ومن ثم القطاع الخاص بنسبة (23%)، وهذا يعني أن فلسطين ومصر والأردن ولبنان ستزداد مديونيتها للعالم الخارجي بنسبة القروض مما سيترتب عليها زيادة عبء خدمة الدين وبالتالي ارهاق الموازنات العامة (العجلة، 2019).

ولعل أخطر ما في الخطة أنها لم تتطرق أو تشير لا من قريب أو من بعيد إلى القرارات الدولية كلها والاتفاقيات التي تم توقيعها بدءاً من مدريد وأوسلو وباريس وكامب ديفيد وواي ريفر مروراً بالعقبة وشرم الشيخ وأنابوليس وكأنها غير موجودة ولم يوقع عليها كل رؤساء وزارات الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بما فيهم نتنياهو نفسه والعديد من رؤساء العالم وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأميركية. وهذا يعني شطبها كلها وكأنها لم تحدث وغير قائمة، وبالتالي تهدف الخطة إلى دفن وطمس مرحلة كاملة تزيد عن ربع قرن، من خلال وأد الشرعية الدولية وتجاهل الاتفاقيات الموقعة وكأنها غير موجود (حلس، 2019، ص12).

ثالثاً: الموقف الفلسطيني من مشاريع السلام الاقتصادي

هناك إجماع كامل من قبل القوى السياسيّة والاقتصاديّة الفلسطينية (القيادة الفلسطينية والفصائل الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني ورجال الأعمال الفلسطينيين) لمشاريع لسلام الاقتصادي ترجم على أرض الواقع برفض خطة كيري الاقتصادية وكذلك ورشة البحرين الاقتصادية ورفض مخرجاتها ورفض كافة الإجراءات والقرارات الأمريكية الرامية إلى تصفية القضة الفلسطينية، عبر بوابة السلام الاقتصادي.

وفي هذا السياق أكد رئيس الوزراء الفلسطيني د. محمد اشتية خلال الجلسة الأسبوعية لمجلس الوزراء " رفضه المطلق لما أعلنت عنه الإدارة الأمريكية عن عقد ورشة عمل البحرين للإعلان عن الشق الاقتصادي من صفقة القرن وشدد، على أن حل القضية الفلسطينية سياسي، ويتمثل بإنهاء الاحتلال وتمكيننا من السيطرة على مواردنا، وبناء اقتصاد مستقل.

وأضاف أن من يرد تحقيق السلام والازدهار للشعب الفلسطيني، فعليه أن يدعو إسرائيل لوقف سرقة ارضنا وقرصنة أموالنا والاستيلاء على مواردنا الطبيعية ومقدراتنا، وليفرض عليها انهاء احتلالها ووقف الاستيطان والتخلص من تبعاته وفك الحصار عن قطاع غزة والالتزام بما يمليه القانون الدولي والقرارات الدولية (وفا، 2019).

ويرى الباحث أن القيادة الفلسطينية تمكنت من خلال رفضها لمشروع السلام الاقتصادي وتحديداً مشروع "صفقة القرن" من وقف الموجة الأمريكية والإسرائيلية، لتصفية القضية الفلسطينية وإحباطها، وأجبرت صانعيها ومروجيها على تأجيل الإعلان عنها أكثر من مرة، وربط الكشف عن طبيعة وتفاصيل الصفقة بمصير نتنياهو وصعود ترامب إلى ولاية ثانية.

وقد ارتكز موقف القيادة الفلسطينية على الرفض الشعبي الفلسطيني لما تسرب ورشح عن الصفقة وما تحمل في طياتها من مخاطر جمة على القضية الفلسطينية، وما سبقها ولحقها من قرارات الإدارة الأمريكية، وكذلك على الدعم والتأييد من قبل بعض الدول العربية وعلى رأسها جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية، بالإضافة إلى الدعم الدولي وتمسك غالبية عظمى من الدول الكبرى خاصة والتي ترفض تغيير مبادئ الحل السياسي القائم على مبدأ الأرض مقابل السلام، بالحل الاقتصادي "السلام الاقتصادي" القائم على مبدأ الأمن مقابل الازدهار الاقتصادي.

المبحث الثالث: مخاطر السلام الاقتصادي على القضية الفلسطينية

إنّ طرح المشاريع والمبادرات الاقتصادية في إطار السلام الاقتصادي بمعزل عن الحل السياسي والشامل لتسوية الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي له عواقب مضرة على القضية الفلسطينية نتيجة تجاهل الإدارة الأمريكية المتعمد لحقوق الشعب الفلسطيني وتطلعاته الوطنية، في بناء دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على حدود الرابع من حزيران 1967 وعاصمتها القدس وضمان حل عادل ومنصف لعودة اللاجئين الفلسطينيين.

ومن خلال ما تم استعراضه من مشاريع السلام الاقتصادي (خطة كيري الاقتصادية والخطة الاقتصادية الأمريكية: السلام من أجل الازدهار) يمكن تلخيص مخاطر السلام الاقتصادي على القضية الفلسطينية في النقاط التالية:

أولاً: مصير القدس

يعتبر مصير القدس أخطر ما يتضمنه مشروع السلام الاقتصادي، حيث سبق الإعلان عن الشق الاقتصادي لصفقة القرن اعتراف إدارة ترامب في ديسمبر/ كانون الأول 2017 بمدينة القدس موحدة بقسميها الشرقي والغربي عاصمة لإسرائيل، وقامت بالفعل بنقل سفارتها إلى المدينة، في مايو/أيار 2018 بهدف حسم مصيرها قبل أية مفاوضات مستقبلية مع تأكيد السيادة الإسرائيلية على كامل المدينة بلا منازع، وقد أشارت وسائل الاعلام الإسرائيلية إلى أن الخطة الأميركية للحل تقوم على تقسيم مدينة القدس مع احتفاظ إسرائيل بالسيادة على القدس الغربية وبعض الأجزاء من القدس الشرقية بما يشمل البلدة القديمة ومحيطها مع وجود إدارة مشتركة تضم إسرائيل، والفلسطينيين والأردن، وربما دولاً أخرى، وبدلاً من مدينة القدس، فإن الخطة الأميركية تطمح إلى منح الفلسطينيين عاصمة في بلدة أبو ديس، التي تبعد حدودها الغربية فقط كيلومترين عن المسجد الأقصى (جرابعة، 2019، ص2)، وبذلك تقضي الخطة الأمريكية على الحلم الفلسطيني المرتبط بمدينة القدس، وحتى القدس الشرقية، كعاصمة لدولة فلسطين وفق قرارات قمة بيروت 2002 ومبادرة السلام العربية (دلول وشراب، 2021، ص198).

ثانياً: دعم الاستيطان

تجاهلت الإدارة الامريكية الحالية قضية الاستيطان ليس ذلك فحسب بل تقاسمت مع الحكومة الإسرائيلية في اتخاذ موقف موحد تجاه عدم معارضة التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية، فعلى عكس إدارة الرئيس، باراك أوباما، الذي سمح في آخر أيام إدارته بإصدار قرار يطالب اسرائيل بوقف الاستيطان

فوراً بتأييد 14 دولة من الدول الأعضاء في مجلس الأمن مع امتناع الولايات المتحدة عن التصويت للمرة الأولى منذ 1979، وبالتالي لم تعد الإدارة الأميركية الحالية ترى في الاستيطان أي مخالفة للقانون الدولي أو عقبة تقف أمام استئناف المفاوضات الثنائية ما بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وتحقيق السلام؛ ويعتبر تصرح وزير الخارجية الأمريكي بومبيو بتاريخ 18 نوفمبر / تشرين الثاني 2019 ترجمة لهذا الموقف المنحاز بشكل مطلق مع الاحتلال والداعم للاستيطان، والذي أشار فيه إلى أن "الولايات المتحدة خلصت إلى أن إقامة المستوطنات للمدنيين الإسرائيليين في الضفة الغربية لا يعتبر بحد ذاته مخالف للقانون الدولي، وأن المستوطنات المدنية تخالف القانون الدولي أمر لم تثبت نجاعته ولم يساعد في تحقيق السلام" (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2019).

ويتناقض هذا الموقف بشكل كامل مع قرار مجلس الأمن الدولي رقم (2334)، لسنة 2016، والذي صدر دون اعتراض من الإدارة الأمريكية، وأكد في بنده الأول أن "..إقامة اسرائيل للمستوطنات على الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967 بما فيها القدس الشرقية، ليس له أي قيمة قانونية، ويمثل انتهاك صارخ للقانون الدولي وعقبة في طريق تحقيق حل الدولتين وسلام عادل ودائم وشامل"(المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2019).

وقد أظهرت التسريبات التي سبقت الاعلان عن الخطة الاقتصادية في البحرين والمتعلقة بالاستيطان أن الرؤية الأميركية تقوم على تقسيم المستوطنات إلى ثلاث مجموعات؛ تشمل المجموعة الأولى الكتل الاستيطانية الكبرى والتي ستضمها إسرائيل إليها، والثانية هي المستوطنات النائية التي لن يُسمح لها بالتوسع، والثالثة هي المستوطنات العشوائية التي سيتوجب إخلاؤها، ولكن، من الناحية العملية، يبدو أن إسرائيل تتجه إلى ضم مناطق أوسع من المستوطنات تحت سيادتها وليس فقط المستوطنات الكبرى (جرابعة وبن شطريت، 2019، ص6).

كما أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بتاريخ 11 يوليو / تموز 2017 بأن سياسة حكومته تجاه الضفة الغربية تستند إلى أن هذه الأرض "جزء من بلدنا ووطنا إسرائيل"، "وسوف نستمر في تطوير وبناء هذه المنطقة (تكثيف الاستيطان الاستعماري)، وفي أي تسوية مستقبلية لن يتم اقتلاع أي مستوطنة أو إخلاء أي مستوطن من منزله، وسواء أكان هناك اتفاق أو لم يكن فإن الأراضي الواقعة غربي نهر الأردن بما في ذلك غور الأردن ستكون تحت السيطرة الإسرائيلية" (عريقات، 2019، ص3).

ثالثاً: عرقلة عمل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) للتخلص من حق العودة

اتهمت إدارة ترامب وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين - الأونروا بأنها مؤسسة "معيبة بشكل لا يمكن إصلاحه" (أهرين، 2018)، وأنها تعمل على إدامة أزمة اللاجئين عن طريق توفير الخدمات الأساسية لهم بدلاً من العمل على إعادة توطينهم بشكل دائم في مكان آخر، أي في الدول التي تستضيفهم. ففي رسائل بريد إلكترونية داخلية مسربة من جاريد كوشنير إلى زميله، جيسون غرينبلات، ظهرت نية الإدارة الأميركية بالعمل على بذل مجهودات لعرقلة عمل الأونروا ونشاطاتها (جرابعة، 2019، ص4).

وقد بدأت الولايات المتحدة الأميركية بتطبيق ذلك بالفعل في عام 2018 وذلك عن طريق قطع مساعداتها المالية للوكالة؛ حيث سحبت الولايات المتحدة 300 مليون دولار من قيمة تمويلها وهو ما سبب أزمة مالية غير مسبوقة للوكالة ووضع نشاطاتها في كافة أقاليم العمليات في دائرة الخطر، لولا المساعدات الطارئة التي استطاعت الوكالة تجنيدها.

يذكر أنّ الولايات المتحدة الأمريكية، على مدى عقود، كانت تعتبر المساهم الأول في موازنة الأونروا، بنسبة تصل نحو 30%؛ حيث بلغت مساهمتها في العام 2017 حوالي 350 مليون دولار، تراجعت في العام 2018 إلى 65 مليون دولار فقط. وقد تسبب هذا القرار بمفاقمة الأزمة المالية التي كانت تعاني منها وكالة "أونروا" أصلًا؛ وهو ما دفعها إلى اتخاذ قرارات عدة أدت إلى تقليص خدماتها في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، والتي تشتمل خدمات قطاعات التعليم والرعاية الصحية والإغاثة والخدمات الاجتماعية والبنية التحتية وتحسين المخيمات والحماية والإقراض الصغير (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس، 2019).

لم تكتف الولايات المتحدة بوقف تمويل وكالة الأونروا، بل تعمل -وبالتعاون مع إسرائيل- على تفكيكها ونقل صلاحياتها لهيئات أممية أخرى للقضاء على حق العودة وذلك عن طريق إعادة تعريف من هو اللاجئ الفلسطيني، حيث يتهم الطرفان، الأميركي والإسرائيلي، وكالة الأونروا بمساعدة الفلسطينيين في إدامة روايتهم المتعلقة بالصراع وأسبابه وذلك عن طريق توريث مكانة اللاجئ لنسل اللاجئين، حتى أولئك الذين يتمتعون بجنسية دول أخرى وهو ما أدى إلى مضاعفة أعداد اللاجئين أكثر من مرة خلال العقود الماضية، فقد تم إنشاء الأونروا لخدمة اللاجئين الفلسطينيين حصراً وهي تعتبر أن جميع اللاجئين وأحفادهم يندرجون ضمن إطار اختصاصاتها ومسؤوليتها القانونية، وهذا بالتحديد ما تحاول تل أبيب وواشنطن تغييره حالياً.

رابعاً: تشجيع الدول العربية للتطبيع والتحالف مع إسرائيل

وجود ورشة البحرين على أرض عربية يشجع الإدارة الأمريكية على الاستمرار في طرح مثل هذه المشاريع التي تنتقص من حقوق شعبنا الفلسطيني، ويشجع الاحتلال للاستمرار في عدوانه، كما يؤكد رواية اليمين الإسرائيلي على أنه يمكنه أن يطبع مع دولة عربية بدون أن يقدم لشعبنا حقوقه.

كما أنّ ورشة البحرين شجعت الدول العربية للاتجاه نحو التطبيع ووفرت أرضية جديدة لإعادة تشكيلِ حضور "إسرائيل" في المنطقة، ليس من خلال جعلها طبيعية فقط، بل وأيضاً حليفة مركزية تُساهم في استقرار الأنظمة العربيّة المشاركة وبقائها، حيث أصبحت فلسطين في هذه الحالة مجرد منتج عرضي؛ من السهل التضحية به في سبيل هذا السعيّ للحفاظ على العروش في ظل الخطر الإيراني (متراس، 2019).

ويشكل التطبيع العربي مع "إسرائيل" خروج وعدم التزام من الدول العربية المطبعة مع "إسرائيل" بالمبادرة العربية للسلام، الأمر الذي أضعف الموقف الفلسطيني والعربي على حد سواء، وزاد من نفوذ إسرائيل في المنطقة، وهنا تكمن الخطورة على القضية الفلسطينية، حيث بدلًا من أن تتجه الدول العربية نحو تبني الموقف الفلسطيني ودعم قضيته العادلة اتجهت نحو التطبيع قبل التوصل إلى اتفاق لتسوية الصراع وحل للقضية الفلسطينية (خلف الله، 2021، 231).

خامساً: تهديد القيادة الفلسطينية

من مخاطر السلام الاقتصادي انها تمثل تهديداً للقيادة الفلسطينية في حال عدم القبول به، حيث وجهت الإدارة الأمريكية تهديداً مباشراً للقيادة الفلسطينية خلال ورشة البحرين الاقتصادية، عندما أعلن كوشنير في الورشة " في حال قبول القيادة الفلسطينية لما سوف نطرح فهي قيادة واقعية ومؤهلة لقيادة الشعب الفلسطيني، وفي حال رفضها فهي قيادة فاسدة وغير مؤهلة للحكم، تمهيداً (لتغيير النظام السياسي الفلسطيني)، أي محاولة اسقاط منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني والبحث عن قيادة بديلة لتنفيذ صفقة القرن" (عريقات، 2019، ص19).

سادساً: تجاوز مبادرة السلام العربية

يعتبر السلام الاقتصادي تجاوزاً صريحاً لمبادرة السلام العربية، حيث تجاوزت الإدارة الأمريكية بشكل متعمد خلال طرحها الخطة الاقتصادية في ورشة البحرين مبادرة السّلام العربية السعوديّة التي تبنتها الدول العربية في قمة بيروت عام 2002، المبادرة التي لم تعبأ بها "إسرائيل" وأخذت في فرض المزيد من الحقائق على الأرض لإقامة نفوذها على كامل فلسطين، حقائق على الأرض تنفي أية إمكانية لتطبيق مثل

هكذا مبادرة، إذ أن "إسرائيل" مسحت بشكل نهائي الفكرة القائمة على إقامة دولة فلسطينية في حدود 67، وأخذت في التوسع في إقامة المستوطنات في الضفة الغربية بشكل غير مسبوق، بجانب أنها تطمح لضم المناطق "ج" والتي تشكّل ما يزيد عن 60% من مساحة الضفة الغربية. بموازاة ذلك، تُعمّق "إسرائيل" سيطرتها على شرقي القدس، وتزيد ربطها بغربي المدينة، بمشاريع اقتصاديّة-اجتماعيّة ومشاريع بنية تحتية وقبضة أمنية مشددة إلى الشمال، مرّ الاعتراف الأميركيّ بضم الجولان بسهولة مفرطة، كل ذلك يثبت أنّ حقائق القوة أهمّ من حقائق الشرعية.

أمام هذا المشهد لم يتراجع العرب عن مبادرة السّلام بل نسوها بكل بساطة، وهم اليوم لا يعرضون "مبادرة" على الفلسطينيّين بل يطلبون منهم الاستسلام، لأن الأولوية اليوم اتخذت شكلاً واضحاً بالنسبة لهم؛ رؤية إيران كعدو أساسي، ومصالح تتشكل على وقع ثورات الشعوب العربية 2011، إذ بعد ذلك العام بدأت الأنظمة الجمهورية تتهاوى تباعاً تحت وطأة الموجات الشّعبية المطالبة بكرامتها، فيما أخذت الأنظمة الملكيّة على عاتقها التصدي لهذا الجديد؛ تكفّلت الملكيات في قيادة الثورة المضادّة ودعمها، وهي نفسها التي تقود اليوم مهمة جعل "إسرائيل" طبيعية، بل وأكثر من ذلك التحالف معها ضدّ الفلسطينيين وضدّ شعوبها أيضاً (متراس، 2019).

المبحث الرابع: النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

في ضوء تحليل أهداف وتفاصيل مشاريع السلام الاقتصادي ومناقشة أبعادها ومخاطرها على القضية الفلسطينية، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها:

1. إنّ طرح المشاريع والمبادرات الاقتصادية في إطار السلام الاقتصادي بمعزل عن الحل السياسي والشامل لتسوية الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي له مخاطر كبيرة على القضية الفلسطينية نتيجة تجاهل الإدارة الأمريكية المتعمد لحقوق الشعب الفلسطيني وتطلعاته الوطنية، في بناء دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على حدود الرابع من حزيران 1967 وعاصمتها القدس وضمان حل عادل ومنصف لعودة اللاجئين الفلسطينيين.
2. مشاريع السلام الاقتصادي لم تقدّم في ثناياها رؤية جدية لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، إنّما محاولات أمريكية إسرائيلية لتخدير الفلسطينيين وإلهائهم عن الأبعاد السياسية، التي تفوق بكثير الآثار

الاقتصادية، لذلك فهي أقرب إلى إدامة الصراع وليس حلّه، ممّا يعني أنّ إقامة الدولة الفلسطينية وتحقيق سلاماً عادلاً وشاملاً سيبقى بعيداً جدّاً.

3. أن مشاريع السلام الاقتصادي سواء خطة كيري الاقتصادية أو صفقة القرن على حد السواء هي محاولات أمريكية إسرائيلية لتمرير الأطماع الإسرائيلية إلى إقامة علاقات اقتصادية وتحالفات استراتيجية مع الدول العربية (التطبيع) دون التوصل إلى حل وتسوية الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي بشكل نهائي.

4. هناك إجماع كامل من قبل القوى السياسيّة والاقتصاديّة الفلسطينية (القيادة الفلسطينية والفصائل الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني ورجال الأعمال الفلسطينيين) لرفض مشاريع لسلام الاقتصادي ترجم على أرض الواقع برفض خطة كيري الاقتصادية وكذلك ورشة البحرين الاقتصادية ورفض مخرجاتها ورفض كافة الإجراءات والقرارات الأمريكية الرامية إلى تصفية القضة الفلسطينية، عبر بوابة السلام الاقتصادي.

5. إنّ مشاريع السلام الاقتصادي هي تجاوز صريح لمبادرة السلام العربية، التي تبنتها الدول العربية في قمة بيروت عام 2002 ووافقت عليها السلطة الفلسطينية ورفضتها "إسرائيل".

ثانياً: التوصيات

على الرغم من الاجماع الفلسطيني من كافة القوى والسياسية والاقتصادية لرفض مشاريع السلام الاقتصادي ومخرجاتها وما يتضمن من إغراءات مالية وتسهيلات اقتصادية للقبول بفكرة الحل الاقتصادي، إلا أن الرفض وحده لا يكفي، وبالتالي تقدم الدراسة مجموعة من التوصيات، وهي عبارة عن سلسلة من الإجراءات التي تندرج في سياق الخيارات الفلسطينية لمواجهة المخطط الأمريكي – الإسرائيلي الهادف إلى تصفية القضية الفلسطينية وذلك للحفاظ على المشروع الوطني الفلسطيني، تتمثل فيما يلي:

1. السعي جدياً لإنهاء حالة الانقسام الفلسطيني من خلال اتمام ملف المصالحة واستعادة قطاع غزة وإزالة أسباب الانقسام ومعالجة آثاره الكارثية واتخاذ موقف فلسطيني موحد تجاه مواجهة مخاطر السلام الاقتصادي على القضية الفلسطينية.

2. التأكيد على رفض تسوية الصراع من بوابة الحل الاقتصادي القائم على مبدأ الازدهار مقابل استمرار الاحتلال والتمسك بالحل السياسي القائم على مبدأ الأرض مقابل السلام والذي يضمن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتجسيد استقلال دولة فلسطين بعاصمتها القدس الشريف على حدود الرابع من حزيران عام

1967 وحل قضايا الوضع النهائي كافة وعلى رأسها قضية اللاجئين استناداً لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

3. البدء الفوري في تحديد العلاقات السياسية والأمنية والاقتصادية مع سلطات الاحتلال (إسرائيل) وتنفيذ قرارات المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية (إنهاء العمل بالاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل، ووقف التنسيق الأمني، وانفكاك التبعية مع اقتصاد الاحتلال)، على أن يتم ذلك بشكل متدرج وضمن استراتيجية وطنية شاملة ترتكز إلى المصالح العليا للشعب الفلسطيني.

4. تكثيف العمل الدبلوماسي للحصول على العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، وزيادة التحرك دوليا في اتجاه الحصول على اعترافات بدولة فلسطين من الدول التي لم تعترف.

5. العمل على إطلاق حملة دولية للتصدي لأي حل اقتصادي بمعزل عن الحل السياسي يشارك فيها كل مكونات الشعب الفلسطيني والتشبيك مع الأحزاب والحركات والشخصيات العربية والدولية.

6. العمل على إطلاق حملة اعلامية والكترونية لمواجهة التطبيع العربي مع الاحتلال، تخاطب فيها المواطن العربي بأن أي محاولة للتطبيع مع الاحتلال يعتبر بمثابة طعنة في الظهر الفلسطيني واستباحة للدماء الفلسطينية ومكافأة لجرائم الحرب التي يرتكبها الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني.

7. رفض أي تعديل على مبادرة السلام العربية التي تبنتها الدول العربية في قمة بيروت عام 2002، أو أي تغيير على قرارات القمة العربية التي عقدت في الظهران – السعودية (قمة القدس) في عام 2018، وقمة تونس عام 2019، والتي تم الاتفاق فيهما على أن المبادرة العربية عام 2002 هي الأساس في تسوية الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب

1. أبو كريم، منصور، **الحل الإقليمي من منظور الأحزاب الإسرائيلية في ضوء التحولات الإقليمية**، ضمن كتاب: أثر السلام الاقتصادي على الصراع العربي – الإسرائيلي، (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2019).

2. اشتيه، محمد، **الاقتصاد الفلسطيني: حصار عوامل الانتاج**، (القدس: المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار – بكدار، 2017).

3. جرار، منتصر وأسعد، أحمد عز الدين، **الاستراتيجية الفلسطينية في مواجهة صفقة القرن وما بعدها**، (رام الله: مركز الأبحاث الفلسطيني، 2019).

4. العجلة، مازن، **مناقشة لأهداف خطة كيري الاقتصادية**، سلسلة قراءات استراتيجية: المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية خطة كيري الاقتصادية، العدد الثالث عشر، (غزة: مركز التخطيط الفلسطيني، 2014).

5. الفاضي، جمال، **تداعيات مفهوم السلام الاقتصادي على مستقبل القضية الفلسطينية**، ضمن كتاب: أثر السلام الاقتصادي على الصراع العربي – الإسرائيلي، (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2019).

6. مصطفى، مهند، **إسرائيل والبيئة الإقليمية: التحولات الاستراتيجية والمسألة الفلسطينية**، (رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – مسارات، 2016).

7. هديب، ماجد، **السلام الاقتصادي: واقع وآفاق**، ضمن كتاب: أثر السلام الاقتصادي على الصراع العربي – الإسرائيلي، (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2019).

ثانياً: الأبحاث والدراسات

8. البطش، جهاد، **مشاريع التسوية الأمريكية في الشرق الأوسط 1989-2017م: الدوافع والأهداف**، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 272، (رام الله: مركز الأبحاث الفلسطيني، صيف 2018).

9. جرابعة، محمود وبن شطريت، ليهي، **الانتخابات الإسرائيلية 2019: التفاعلات الداخلية والانعكاسات الخارجية**، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2019).

10. جرابعة، محمود، **صفقة القرن: السلام بلا فلسطينيين وبشروط إسرائيلية**، (الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2019).

11. حلس، رائد، **السلام الاقتصادي وصفقة القرن وفق نظرية الأمن الإسرائيلي**، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 270، (رام الله: مركز الأبحاث الفلسطيني، شتاء 2017).

12. خلف الله، بهاء الدين، **تداعيات التطبيع العربي الإسرائيلي على القضية الفلسطينية في ظل الانقسام السياسي الفلسطيني**، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، المجلد الأول، العدد الأول، (غزة: مركز ابن العربي للثقافة والنشر، 2021).

13. دلول، أحمد وشراب، فهمي، **مستقبل مدينة القدس في ظل التطبيع الخليجي مع الاحتلال الإسرائيلي**، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، المجلد الأول، العدد الأول، (غزة: مركز ابن العربي للثقافة والنشر، 2021).

14. العجلة، مازن، **خطة كيري الاقتصادية: الأهداف، المضامين والأبعاد**، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 39، (غزة: مركز التخطيط الفلسطيني، 2013).

15. القدوة، ناصر، **القضية الفلسطينية والحالة العربية**، مجلة الدراسات الفلسطينية العدد 120، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2019).

16. قرش، محمد خضر، **أثر اتفاقية باريس الاقتصادية على التجارة الخارجية الفلسطينية**، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 257، (رام الله: مركز الأبحاث الفلسطيني، صيف 2014).

17. هلال، جميل، **المشروع الإسرائيلي للنظام الإقليمي**، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 6، العدد 22، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1995).

ثالثاً: أوراق العمل

18. حلس، رائد، **تداعيات صفقة القرن على المشروع الوطني الفلسطيني**، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة العمل: القضية الفلسطينية ما بين وعد بلفور وصفقة القرن، (غزة: مؤسسة ياسر عرفات، 2019).

19. الخطة الاقتصادية الامريكية، **من السلام إلى الازدهار: رؤية جديدة للشعب الفلسطيني**، ورقة عمل قدمها كوشنير في ورشة البحرين الاقتصادية (المنامة: 2019).

20. العجلة، مازن، **قراءة في الخطة الاقتصادية الامريكية " السلام من اجل الازدهار" من منظور الاقتصاد السياسي**، ورقة مقدمة لورشة عمل الخطة الاقتصادية الامريكية " السلام من اجل الازدهار"، (غزة: مركز التخطيط الفلسطيني، 2019).

21. عريقات، صائب، **ماذا طرح في ورشة عمل المنامة؟ وماذا بعدها؟**، دراسة رقم (25) مقدمة إلى المجلس الثوري لحركة فتح (رام الله: المجلس الثوري لحركة فتح، شباط – تموز 2019).

22. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني- ماس، **قطع المساعدات الأمريكية المقدمة للفلسطينيين: الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية وسبل مواجهتها**، ورقة خلفية –جلسة طاولة مستديرة (2)، (رام الله، 2019).

رابعا: المواقع الالكترونية

23. أهرين، رفائيل، **مدير مكتب الأونروا في نيويورك: أدافع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين والإسرائيليين سوية**، تايمز أوف إسرائيل، 10 أكتوبر/تشرين الأول 2018، الموقع الالكتروني: https://ar.timesofisrael.com .

24. سعد الدين، نادية، **السلام الاقتصادي الإسرائيلي خطة كيري الاقتصادية: وقائع مضادة**، (الدوحة: الجزيرة نت، 7 يوليو 2013)، الموقع الالكتروني: http://www.aljazeera.net.

25. متراس، **ورشة البحرين: من التطبيع مع "إسرائيل" إلى التحالف معها**، 26 يونيو / حزيران 2019، الموقع الالكتروني: https://metras.co.

26. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية – وفا، **محتوى ورشة البحرين هزيل ومخرجاتها عقيمة وعدم مشاركتنا أسقط الشرعية عنه**، 24 يونيو / حزيران 2019، الموقع الالكتروني: http://wafa.ps.

27. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، **تصريحات بومبيو بشأن الاستيطان ازدراء للقانون الدولي وتدمير كامل لفرص السلام**، 19 نوفمبر / تشرين الثاني 2019، الموقع الالكتروني: https://pchrgaza.org

خامساً: المراجع الأجنبية:

28. Peres, Shimon, **The New Middle East**, (Dorset: Element Books, 1993).

29. Bellin, Yossi, **A Vision of the Middle East**, (Tokyo, December 15, 1993).

سادساً: المقابلات:

30. **جمال البابا:** باحث ومختص في الجغرافيا السياسية وشؤون المفاوضات بمركز التخطيط الفلسطيني – غزة، 29 سبتمبر / أيلول 2019.